مَنْهج الإمام ابن القيم في التعامل مع أدلة السنة النّبوية «الضوابط والأسس والتطبيقات»

The Methodology of Imam Ibn Qayyim in Dealing with the Evidences from the Prophetic Sunnah "Principles, Rules, and Applications"

بسمة سعد منصور صالح

طالبة دراسات عليا / جامعة السّيِّد محمد بن علي السنوسي الإسلامية / ليبيا - البيضاء / كلية أصول الدين قسم الحديث النبوي وعلومه

Basma Saad Mansour Saleh

Graduate Student/ University of Sayyid Muhammad bin Ali AL- Sinousi lslamic/Libya – Al- Bayda Faculty of Fundamentals of Religion/ Department of Prophetic Hadith and lts Sciences

المُلَخَّص

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي، ثم الوصفي، والاستنباطي، وفيه: تتبَّعت منهج الإمام ابن القيم وأُسسه العلمية في تعامله مع أدلة السنة النّبوية، والنظر فيها، وبيان فقهها، ومقاصدها، وتطبيقاتها، وعرضت ذلك من خلال مبحثين رئيسيين، واتضّح من خلال البحث أن السنة النبوية وأدلتها مصدرٌ من مصادر التشريع، تكفل الله بحفظها بأن قيَّض لها رِجالًا بذّلوا جهدهم في جمعها، وتوثيقها، وتنقيتها، وحفظ أسانيدها، وبيان فقهها، منهم الإمام العلّامة شمس الدين ابن قيم الجوزية، رحمه الله.

ثُم خَلُصت إلى خاتمة فيها أهم النتائج، والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: (منهج, أدلة , السنة النّبوية، الإمام ابن القيم).

Abstract:

. This research relied on the inductive, descriptive, and deductive methods. ln it, l traced the methodology of lmam lbn Al- Qayyim and his scientific principles in dealing With the evidence of the prophetic Sunnah, examining it, explaining its jurisprudence, goals, and applications. This was presented through two main sections. The research concluded that the prophetic Sunnah and its evidence are a source of legislation, preserved by Allah through men who exerted efforts in collecting, authenticating, purifying, and preserving its chains of narration, and explaining its jurisprudence, among them the esteemed scholar lmam shamsuddin lbn Al- Al-Qayyim Al- Hawziyyah, may Allah have mercy on him.

Then, I concluded with a conclusion that includes the most important findings and recommendations.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد ﷺ وآله وصحبه ومن وآله وبعد:

يُعدّ الإمام ابن القيم أحد علماء السنة البارزين، لهُ تأثيرٌ جليٌّ في الفقه والتفسير، والحديث والعقيدة، واللغة، ومنهجٌ في الأخذ بالأدلة النّبوية الشريفة والاستدلال بالنُصوص الحديثيّة على آرائه، واختياراته واستنباطاته، ونظرته إلى الحديث النّبوي ضمن سياقه العام، والخاص، وحرصه على فهمه بما يتفق مع الشريعة، فهو رحمه الله يُعتبر نموذجًا للعلماء الذين يجمعون بين مختلف العلوم الشريعة، من فقهٍ، وتفسير، وحديث، ويمثل منهجه في الأخذ بالأدلة النّبوية عمقًا في الفهم، والدقة، والاستنّباط.

مشكلة البحث:

يتطرق البحث إلى ذكر الضوابط والأسس الصحيحة للإمام ابن القيم رحمه الله في تعامله مع أدلة السنّة النّبوية، بما يُعزّز فهمها، وتطبيقها.

أهداف البحث:

إظهار ضوابط الفهم الصحيح للسنّة النّبوية، وتطبيقها بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية وبما يُعزّز الفهم الدقيق لفقه الأحاديث النّبوية.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، الوصفي، الاستنباطي.

أقسام البحث:

قُسم البحث إلى مقدمة ذكر فيها أهمية البحث، وأهدافه، ومشكلاته، ومنهج الدراسة، ومبحثان رئيسيان.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن القيم رحمه الله.

المطلب الأول: اسمه، ونشأته.

المطلب الثاني: وفاته.

المبحث الثاني: منهج الإمام وضوابطه في الاستدلال بالنَّصُوص الحديثيّة، ونماذج تطبيقية على استنباطاته الفقهية رحمه الله.

المطلب الأول: منهج الإمام وضوابطه في الاستدلال بالنَّصُوص الحديثيّة.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية لاستدلالات الإمام ، واستنباطاته الفقهية من النصوص الحديثيّة.

ثم الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول
التعريف بالإمام ابن القيم رحمه الله

المطلب الأول: اسمه، ونشأته[1]:

الشَّيْخ الإمام الْعَلامَة شمس الدّين، أَبُو عبد الله مُحَمَّد ابْن أبي بكر بن أَيُّوب بن سعد بن حريز الزرعي الأصل، ثمَّ الدِّمَشْقِي، الفقيه الحنبلي، بل المجتهد المطلق، المفسّر النّحويّ الأصولي المتكلم، الشهير بابْن قيم الجوزية[2]، ولد (٦٩١هـ)، وتفنن في علوم الإسلام، وكان عارفًا بالتفسير، لا يجارى فيه، وبأصول الدين، وإليه فيهما المنتهى، وبالحديث ومعانيه وفقهه، ودقائق الاستنباط منه، وبالفقه وأصوله، وبالعربية، وبعلم الكلام وغير ذلك، وكان عالمًا بعلم السلوك وكلام أهل التصوف وإشاراتهم ودقائقهم، وصنف تصانيف كثيرة في أنواع العلم، وكان شديد المحبة للعلم وكتابته ومطالعته وتصنيفه، واقتناء كتبه، واقتنى من الكتب ما لم يحصل لغيره.

وشيوخه رحمه الله كثيرون، من أجلهم ابن تيمية[3]، وأبو العباس النابلسي[4] والحافظ المزي[5].

---

(١) نظرًا لكثرة من ترجم له رحمه الله، رأيت أن أقوم بإيجاز ترجمته من الكتب المعنيّة بذلك.

(٢) نسبةً إلى المدرسة الجوزية، أنشأها محيي الدين ابن الشيخ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٦٥٦هـ)، فقد كان والده قيّمًا عليها، من ثم هو. يُنظر الدارس في علوم المدارس، لعبد القادر النعيمي الدمشقي، (٢٣/٢).

(٣) يُنظر لترجمته في ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، (٤٩١/٤). وشذرات الذهب، لأبي الفلاح، (١٤٢/٨).

(٤) أحمد بن عبد الرحمن بن عَبْد المنعم بْن نعمه، المقدسي النابلسي العابد الفقيه المحدث، شهاب الدين أَبُو الْعَبَّاس، ولد ليلة الثلاثاء ثالث عشر شعبان سنة ثمان وعشرين وستمائة بنابلس، وتوفي يوم الأحد، تاسع عشري ذي القعدة، سنة سبع وتسعين وستمائة، ودفن بتربة أبي الطّيب بباب الصغير. يُنظر ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، (٢٨٨/٤). وشذرات الذهب، لأبي الفلاح، (٧٦٤/٧).

(٥) جمال الدّين أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزّهر، الإمام العلّامة الحافظ الكبير المزّي الشافعي، مولده في ربيع الآخر، سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب، ونشأ بالمزّة، توفي في صفر، سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة، ودفن بمقابر الصّوفية غربيّ قبر صاحبه ابن تيميّة. يُنظر: العبر في خبر من غبر، للإمام الذهبي، (١٢٦/٤). وشذرات الذهب، (٢٣٦/٨).

كما وتلاميذه كثيرون، منهم ابنه إبراهيم بن محمد، والحافظ ابن كثير الدمشقي[1] وابن رجب الحنبلي[2]، وغيرهم.

المطلب الثاني: وفاته

توفى رحمه اللَّه وقت عشاء الآخرة، ليلة الخميس، ثالث عشرين رجب، سنة إحدى وخمسين وسبعمائة (٧٥١هـ)، وصلّي عليه من الغد بالجامع الأموي بدمشق، عقيب الظهر، ثم بجامع جرّاح، ودفن بمقبرة الباب الصّغير، رضي الله عنه وأرضاه[3].

(١) إِسْمَاعِيل بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن ذرع الْقرشِي البصروي الدِّمَشْقِي مولده سنة إِحْدَى وَسَبْعمائة، توفّي فِي شعْبَان سنة أَربع وَسبعين وَسَبْعمائة، وَدفن بمقبرة الصُّوفِيَّة عِنْد شَيْخه ابْن تَيْمِية. يُنظر طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، (٨٥/٣ تر٦٣٨). طبقات المفسرين، للداوودي، (١١١/١ تر١٠٣).

(٢) زين الدّين أَبُو الْفرج عبد الرَّحْمَن ابْن الشَّيْخ الامام الْمُقْرِئ الْمُحدث شهَاب الدّين أبي الْعَبَّاس، الْبَغْدَادِيّ الدِّمَشْقِي الْحَنْبَلِيّ، توفي فِي شهر رَجَب سنة خمس وَتِسْعين وَسَبْعمائة وَدفن بمقبرة الْبَاب الصَّغِير. الرد الوافر، (ص١٠٦ تر٦٠).

(٣) يُنظر العبر في خبر من غبر، للذهبي، (١٥٥/٤). والمعجم المختص بالمحدثين، للذهبي، (ص٢٦٩). الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، (١٧١/٥). والرد الوافر، محمد بن عبد الله ابن ناصر الدين، (ص٦٨ تر٢٨). وشذرات الذهب، لابن الفلاح، (٢٨٧/٨). وطبقات المفسرين للداوودي، (٩٤/٢).

المبحث الثاني
منهج الإمام وضوابطه في الاستدلال بالنُّصُوص الحديثيّة ونماذج تطبيقية على استنباطاته الفقهية

إن المُطّلع على كتب الله، يتضّح له أن للإمام منهج ومسلك في الحكم على الأحاديث، وتخريجها، وتوثيقها، والاستدلال بها، وشرحها وبيان فقهها، ومقاصدها وأنه من كبار العلماء الذين بذلوا جهودًا بارزة في خدمة السنة الشريفة، موضحًا أنها لا تقل أهمية عن القرآن الكريم، فكلامه ﷺ في الدين كله وحي من عند الله، وكل وحي من عند الله فهو ذكر أنزله الله، وقد قال الله تعالى: ﴿**وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ**﴾ النساء: ١١٣، فالكتاب: القرآن والحكمة: السنة، وقد قال ﷺ: (إني أُوتِيتُ الكتاب ومثله معه)[1]، فأخبَر أنه أُوتي السُّنَّة كما أُوتي الكتاب، لذلك فـ إن كلَّ ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما أنزل الله، وهو ذكرٌ من الله أنزله على رسوله[2].

فإذا تبيّن أن سنة رسول الله ﷺ من الذكر الذي أنزله الله عليه، فإنها بذلك تكون داخلة في الوعد الذي قطعه سبحانه على نفسه بحفظ هذا الذكر: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ الحجر: ٩، فتكون السنة محفوظة بحفظ الله ﷻ لها من طعنٍ، وعبث، وكذب.

هذا وإن من مظاهر هذا الحفظ لسنته ﷺ ما بُذل من جهدٍ وعمل في سبيل جمعها وتدوينها ووضع القواعد التي تضبط روايتها، وتحدد قبولها من ردها، وتمحص أحوال نقلتها ورواتها، فلا يزال من عباده ﷻ جهابذة قائمة على حفظ هذا الدين ونصرته، ونشر سنة نبيه ﷺ إلى أن يأتي أمر الله ﷻ.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السُّنَّة، (١٣/٧ ح٤٦٠٤). وأحمد في مسنده، (٤١٠/٢٨ ح ١٧١٧٤).

(٢) يُنظر مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم، (ص٥٥٩).

المطلب الأول: منهج الإمام وضوابطه في الاستدلال بالنَّصُوص الحديثيّة.

كان منهجه رحمه الله في التعامل مع أدلة السنة ما يلي:

١. العناية بالسند، فـ بِهِ يُعرف صحة الحديث من ضعفه، وقد دلَّ صنيع ابن القَيِّم رحمه الله وأقواله في كتبه على الاهتمام بأمر الإسناد، والتوقف عن قبول ما ليس له إسناد، فمن الأمثلة على ذلك: قوله رحمه الله في حديث مالك بن يَخامِر، عن النبي ﷺ مرسلاً: (اللهم صَلِّ على أبي بكر فإنه يحب الله ورسوله ...)، "لا عِلْمَ لنا بصحة هذا الحديث، ولم تذكروا إسنادَهُ لننظر فيه"[١].

كذلك ينظر في الإسناد ويعلُّ به الأحاديث، من ذلك تعليقه على حديث : (لَمْ يَسْجُدْ فِي الْمُفَصَّلِ مُنْذُ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ)[٢]، حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، فِي إِسْنَادِهِ أبو قدامة الحارث بن عبيد، لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ[٣].

٢. كلامه في الرجال - جرحاً وتعديلاً - على قواعد هذا الفن وأسسه، فلم يكن مجرد ناقل لكلام الأئمة في الرجال دون تمحيص ودراية، بل كان على وعي وإدراك تام وكامل لمعاني كلامهم ومدلولات ألفاظهم، والضوابط التي كانت تحكم كلامهم في الرجال جرحاً وتعديلاً[٤]، وذلك عند كلامه على الأحاديث، وعباراته في الجرح والتعديل، في غير كتاب من كتبه، منها على سبيل المثال: تعليقه على حديث (يُجْزِئُ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ وَيُجْزِئُ عَنِ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ)[٥]، مَا أَحْسَنَهُ لَوْ كَانَ ثَابِتًا، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ أبو داود مِنْ رِوَايَةِ سعيد بن خالد الخزاعي المدني، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: مَدَنِيٌّ ضَعِيفٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ[٦].

---

(١) جلاء الأفهام، لابن القيم، (٤٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن: كتاب الصلاة، باب من لم ير السجود في المفصَّل، (٥٤٨/٢ ح١٤٠٣)، عن ابن عبّاس به.

(٣) زاد المعاد، لابن القيم، (٣٥٢/١).

(٤) يُنظر ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، جمال بن محمد السيد، (٥١٥/١).

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الأدب، باب ما جاء في رد الواحد عن الجماعة، (٥١٦٧).

(٦) زاد المعاد، لابن القيم، (٣٩٠/٢).

هذا ولم يكن يسلّم بكل ما ينقله، بل قد يخالف رحمه الله حكم العلماء المتقدمين جرحًا أو تعديلًا، من ذلك تعقيبه على قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، فقال: وَإِنْ كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ضَعَّفَهُ، فَقَدْ وَثَّقَهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ سَبَبَ تَضْعِيف يحيى له، أنه كَانَ يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ عَنْ عبيدة، وَهُوَ عِنْدَهُ عَنْ منصور، فقال رحمه الله: وَمِثْلُ هَذَا لَا يُوجِبُ رَدَّ حَدِيثِ الرَّاوِي؛ لِأَنَّ غَايَةَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ غَلِطَ وَوَهِمَ فِي ذِكْرِ عبيدة بَدَلَ منصور، وَمَنِ الَّذِي يَسْلَمُ مِنْ هَذَا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ؟[1].

كما وقد تفرد ببعض العبارات الخاصة به في هذا الفن، مما يدل ذلك على تمكُّنه وإحاطته الواسعة بهذا العلم، فمن ذلك عبارة " فلانٌ من الحُفَّاظ الثقاتِ الذين لم تُغْمَزْ قَنَاتُهُم"[2] و"ارْتَقَى مِنْ حَدِّ الضَّعْفِ إلى حَدِّ التَّرْكِ"[3]، و"لم يُسْفِرْ صباحُ صِدْقِهِ في الرواية"[4].

٣. عنايته بمتن الحديث، فـ للحكم على المتن له ضوابط وشروط، قبل الحكم على الحديث بالصحة والقبول، أو بالضعف والرد، والعلماء وضعوا قواعد لتوثيق المتن ومعرفة ما يطرأ عليه من علل، أو اختلاف، أو وضع[5]، حيث أنهم لا يقبلون خبرًا يخالف متنه صريح القرآن الكريم أو حديثٍ يناقض ما ثبت من سنة رسول الله ﷺ أو ما علم من الدين بالضرورة.

---

(١) زاد المعاد، (٢٦٩/١، ٢٧٠).

(٢) من عبارات التعديل عند الإمام، قالها - رحمه الله - في رجل حاول البعض إعلال حديث بتفرده به، وهو: جعفر بن إياس، وهي عبارة نفي لضعفهم ولينهم، وإثبات لثقتهم وقوتهم. يُنظر عون المعبود: ومعه حاشية تهذيب السنن، لابن القيم، (٢٠٣/٧). وابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، جمال بن محمد السيد، (٥٩٣/١).

(٣) وَصَفَ بذلك الجارودَ بن يزيد، وقد كَذَّبَه جماعة، وحكم آخرون بأنه متروك، وكانت كلمات بعضهم توحي بمجرد ضَعْفِه، وقد قال فيه ابن القَيِّم هذه الكلمة بمناسبة روايته حديثاً في عدم وقوع الطلاق إذا استثنى الْمُطَلِّق، فكأن ابن القَيِّم - رحمه الله - أراد أن يؤكد بكلمته هذه: أن مجيئه بمثل هذه الطامات مما يعزز الحكم بكونه "متروكاً" لا يحل الاحتجاج به، وأن كلمة "ضعيف" قليلة في حقه، كما أن هذه العبارة من ابن القَيِّم - رحمه الله - تحملُ نوعاً من السخرية والتهكم؛ إذ إن التَّرقي عادة يكون إلى الأحسن والأعلى. يُنظر إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، (٥٤/٤). وابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، جمال بن محمد السيد، (٥٩٤/١، ٥٩٥).

(٤) قالها في عُمَر بْن صُبَيْح، كناية عن كذبه، والتصاق هذا الوصف به، وإقامته على ذلك. يُنظر حاشية تهذيب السنن، لابن القيم، (١٦٤/١٢). وابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، جمال بن محمد السيد، (٥٩٤/١، ٥٩٥).

(٥) يُنظر المنار المنيف، لابن القيم، (ص٥٠) وما بعدها.

والإمام رحمه الله سلك مسلك العلماء في الحكم على متون الحديث، فكان يحكم على متنه بموافقته أو مخالفته لأكثر من مصدر من مصارد التشريع، قال رحمه الله: (فَإِنَّ طَرِيقَهُمْ طَلَبُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَضَبْطُهَا وَالنَّظَرُ فِيهَا وَعَرْضُهَا عَلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَقْوَالِ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ، فَمَا وَافَقَ ذَلِكَ مِنْهُمْ قَبِلُوهُ، وَدَانُوا اللَّهَ بِهِ، وَقَضَوْا بِهِ، وَأَفْتَوْا بِهِ، وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ مِنْهَا لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ، وَرَدُّوهُ، وَمَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ مَسَائِلِ الِاجْتِهَادِ الَّتِي غَايَتُهَا أَنْ تَكُونَ سَائِغَةَ الِاتِّبَاعِ لَا وَاجِبَةَ الِاتِّبَاعِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْزِمُوا بِهَا أَحَدًا، وَلَا يَقُولُوا: إِنَّهَا الْحَقُّ دُونَ مَا خَالَفَهَا، هَذِهِ طَرِيقَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ سَلَفًا وَخَلَفً)[1][2].

٤. كذلك من منهجه رحمه الله في التعامل مع الأدلة النبوية، منهجه في دفع التعارض المتوهم بين الأحاديث[3]، وهو ما يُعرف عند المحدثين بـ (علم مختلف الحديث)[4]، وهو علمٌ عظيمُ المنزلة، **" وَإِنَّمَا يَكْمُلُ لِلْقِيَامِ بِهِ الْأَئِمَّةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ صِنَاعَتَيِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، الْغَوَّاصُونَ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ»**[5].

فـ انتهج رحمه الله منهج أهل العلم في دفع التعارض بين الأحاديث[6]، من جمعٍ بين النصوص إن أمكن[7]، فإن لم يجد وجهًا للجمع، وعرف المتقدم من المتأخر سلك مسلك

---

(١) إعلام الموقعين، لابن القيم، (١٦٠/٢).

(٢) للاستزادة في هذا الجانب، يُنظر منهج ابن القيم في توثيق متون السنة المشرفة، (رسالة ماجستير منشورة)، إعداد: يوسف بن محيي الدين الأسطل، الجامعة الإسلامية بفلسطين، كلية أصول الدين، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

(٣) اعلم أن لا هنالك تعرضٌ حقيقي بين النصوص النبوية، فكل ما جاء به ﷺ متفق، يصدق ويوافق بعضه بعضًا، وإنما يقع التعارض نتيجة لسوء الفهم، أو الجهل، أو فيما يظهر للمجتهد، يُنظر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، (١١٥٧/٣). والكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، (ص٤٣٢).

(٤) ذكر العلماء تعريفات للمختلف، وهي وإن كانت متباينة في اللفظ، إلا أنها قريبة في المعنى، وأوضحها: «وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما" التقريب والتيسير، للنووي، (ص٩٠).

(٥) مقدمة ابن الصلاح، (ص٢٨٤).

(٦) ذهب المحدثون في دفع التعارض بين الأحاديث إلى أربعة مسالك: الجمع إن أمكن، ثم النسخ عند تعذر الجمع، ثم الترجيح، والنسخ، ثم التوقف. يُنظر مقدمة ابن الصلاح، (ص٢٨٤).

(٧) من الأوجه التي جمع بها الإمام حمل العام على الخاص، وذلك في حكم تحريم كُلَّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ، إلا الضبع، فمن العلماء من ذهب إلى أن تحريم كُلَّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ، وَأَحَلّوا الضَّبُعَ،

النسخ فإن لم يميز المتقدم من المتأخر رجح بين الأحاديث[1] فإن لم يتبيّن له وجه الصواب توقف، قال رحمه الله: (لَا تَعَارُضَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَيْنَ أَحَادِيثِهِ الصَّحِيحَةِ ﷺ فَإِذَا وَقَعَ التَّعَارُضُ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ وَقَدْ غَلِطَ فِيهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ مَعَ كَوْنِهِ ثِقَةً ثَبْتًا، فَالثِّقَةُ يَغْلَطُ، أَوْ يَكُونُ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ نَاسِخًا لِلْآخَرِ، إِذَا كَانَ مِمَّا يَقْبَلُ النَّسْخَ، أَوْ يَكُونُ التَّعَارُضُ فِي فَهْمِ السَّامِعِ، لَا فِي نَفْسِ كَلَامِهِ ﷺ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجْهٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ. وَأَمَّا حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ صَرِيحَانِ مُتَنَاقِضَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا لِلْآخَرِ، فَهَذَا لَا يُوجَدُ أَصْلًا، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُوجَدَ فِي كَلَامِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ الَّذِي لَا يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ شَفَتَيْهِ إِلَّا الْحَقُّ وَالْآفَةُ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي مَعْرِفَةِ الْمَنْقُولِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ صَحِيحِهِ وَمَعْلُولِهِ، أَوْ مِنَ الْقُصُورِ فِي فَهْمِ مُرَادِهِ ﷺ وَحَمْلِ كَلَامِهِ عَلَى غَيْرِ مَا عَنَاهُ بِهِ، أَوْ مِنْهُمَا مَعًا، وَمِنْ هَاهُنَا وَقَعَ مِنَ الِاخْتِلَافِ وَالْفَسَادِ مَا وَقَعَ)[2].

وبعد بيان منهج الإمام في التعامل مع أدلة السنة النّبوية، يتبيّن جلالة الإمام في علم الحديث، وأنه اعتنى بالأخذ، والاستدلال، والاعتبار بالحديث النّبوي الشريف، في ضوء

وطائفة قالت بتحريمه، ومن أباح استند إلى حديث «عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَارَةَ قَالَ: قُلْت لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: آكُلُ الضَّبُعَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْت: أَصَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْت: أَسَمِعْت ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ r؟ قَالَ: نَعَمْ»، والحديث أخرجه أبو داود في السنن: كتاب الأطعمة، باب في أكل الضبع، (٥/ ٦١٩ ح٣٨٠١). والترمذي في السنن: كتاب الأطعمة، باب أكل الضبع، (٢/ ٢٠٠ ح٨٥١). وابن ماجه: كتاب الصيد، باب الضبع، (٥/ ٣٨٥ ح٣٢٣٦). قال ابن القيم: (وَالَّذِينَ صَحَّحُوا الْحَدِيثَ جَعَلُوهُ مُخَصِّصًا لِعُمُومِ تَحْرِيمِ ذِي النَّابِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا، حَتَّى قَالُوا: وَيُحَرَّمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ إِلَّا الضَّبُعَ، وَهَذَا لَا يَقَعُ مِثْلُهُ فِي الشَّرِيعَةِ أَنْ يُخَصِّصَ مِثْلًا عَلَى مِثْلٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ مِنْ غَيْرِ فُرْقَانٍ بَيْنَهُمَا... وَمَنْ تَأَمَّلَ أَلْفَاظَهُ الْكَرِيمَةَ تَبَيَّنَ لَهُ انْدِفَاعُ هَذَا السُّؤَالِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى الْوَصْفَيْنِ: أَنْ يَكُونَ لَهُ نَابٌ، وَأَنْ يَكُون مِنَ السِّبَاعِ الْعَادِيَةِ بِطَبْعِهَا كَالْأَسَدِ وَالذِّئْبِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ، وَأَمَّا الضَّبُعُ فَإِنَّمَا فِيهَا أَحَدُ الْوَصْفَيْنِ، وَهُوَ كَوْنُهَا ذَاتَ نَابٍ، وَلَيْسَتْ مِنَ السِّبَاعِ الْعَادِيَةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ السِّبَاعَ أَخَصُّ مِنْ ذَوَاتِ الْأَنْيَابِ، وَالسَّبُعُ إِنَّمَا حَرَّمَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ السَّبُعِيَّةِ الَّتِي تُورِّثُ الْمُعْتَدَى بِهَا شِبْهَهَا؛ فَإِنَّ الْغَاذِيَ شَبِيهٌ بِالْمُغْتَذَى، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْقُوَّةَ السَّبُعِيَّةَ الَّتِي فِي الذِّئْبِ وَالْأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ لَيْسَتْ فِي الضَّبُعِ حَتَّى تَجِبَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا فِي التَّحْرِيمِ، وَلَا تُعَدُّ الضَّبُعُ مِنَ السِّبَاعِ لُغَةً وَلَا عُرْفًا). أعلام الموقعين، (٢/ ٨٩، ٩٠).

(١) استعمل الإمام عددًا من وجوه الترجيح، منها ترجيح ما وافق القرآن على ما يعارضه، الترجيح بكثرة الأحاديث، ترجيح المتأخر على المتقدم..وغيرها. يُنظر أجوبة ابن القيم عن الأحاديث التي ظاهرها التعارض، محمد بخيت الحُجيلي.

(٢) زاد المعاد، (٤/ ١٣٧، ١٣٨).

قواعد علمية دقيقة، تستند إلى فهمٍ دقيق، وفقهٍ عميق.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية لاستدلالات الإمام واستنّباطاته الفقهية من النصوص الحديثيّة.

يُعتبر فقه المعاني للأحاديث، والمقاصد[1] التي يُراد منها، من أبرز سمات الإمام ابن القيم رحمه الله، فكان يُولي اهتمامًا بالغًا به، ويحرص على بيان مقاصد الشريعة، وفهم المقاصد الكلية من خلال الحديث، ومن نماذج استدلالاته، واستنباطاته الفقهية رحمه الله من النصوص الحديثية، ما يلي:

١. حديث: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)[2].

التطبيق الفقهي:

بناءً على هذا الحديث، أسّس ابن القيم العديد من القواعد الفقهية، التي تؤكد أن الأعمال لا تكون صحيحة، إلا إذا كانت متوافقة مع نية صادقة: " فَبَيَّنَ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى أَنَّ الْعَمَلَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَلِهَذَا لَا يَكُونُ عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، ثُمَّ بَيَّنَ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ الْعَامِلَ لَيْسَ لَهُ مِنْ عَمَلِهِ إِلَّا مَا نَوَاهُ، وَهَذَا يَعُمُّ الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْأَيْمَانَ وَالنُّذُورَ وَسَائِرَ الْعُقُودِ وَالْأَفْعَالِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ نَوَى بِالْبَيْعِ عَقْدَ الرِّبَا حَصَلَ لَهُ الرِّبَا، وَلَا يَعْصِمُهُ مِنْ ذَلِكَ صُورَةُ الْبَيْعِ، وَأَنَّ مَنْ نَوَى بِعَقْدِ النِّكَاحِ التَّحْلِيلَ كَانَ مُحَلِّلًا، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنْ ذَلِكَ صُورَةُ عَقْدِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَوَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى؛ فَالْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى مَعْلُومَةٌ بِالْوِجْدَانِ، وَالثَّانِيَةُ مَعْلُومَةٌ بِالنَّصِّ"[3].

---

(١) يرى الإمام أن مقصد الشرع في كل مسألة، العدل، والرحمة، والمصلحة، والحكمة، قال رحمه الله: (فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنَاهَا وَأَسَاسُهَا عَلَى الْحِكَمِ وَمَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، وَهِيَ عَدْلٌ كُلُّهَا، وَرَحْمَةٌ كُلُّهَا، وَمَصَالِحُ كُلُّهَا، وَحِكْمَةٌ كُلُّهَا، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ خَرَجَتْ عَنْ الْعَدْلِ إِلَى الْجَوْرِ وَعَنْ الرَّحْمَةِ إِلَى ضِدِّهَا، وَعَنْ الْمَصْلَحَةِ إِلَى الْمَفْسَدَةِ، وَعَنْ الْحِكْمَةِ إِلَى الْبَعْثِ؛ فَلَيْسَتْ مِنْ الشَّرِيعَةِ وَإِنْ أُدْخِلَتْ فِيهَا بِالتَّأْوِيلِ). إعلام الموقعين، (١١/٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ r؟، (٦/١ ح١). مسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية، (١٥١٥/٣ ح١٩٠٧).

(٣) إعلام الموقعين، (٩١/٣).

٢. حديث: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ)[١].

التطبيق الفقهي:

فسّر ابن القيم هذا الحديث كدليل على تحريم الابتداع في الدين، والالتزام بما ثبت عن النبي ﷺ في العبادات، والمعاملات، " وَمِنْ ذَلِكَ الِاكْتِفَاءُ بِقَوْلِهِ ﷺ : (الحديث)، فِي إبْطَالِ كُلِّ عَقْدٍ نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ وَحَرَّمَهُ، وَأَنَّهُ لَغْوٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، نِكَاحًا كَانَ أَوْ طَلَاقًا أَوْ غَيْرَهُمَا، إلَّا أَنْ تُجْمِعَ الْأُمَّةُ إجْمَاعًا مَعْلُومًا عَلَى أَنَّ بَعْضَ مَا نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ، وَحَرَّمَهُ مِنْ الْعُقُودِ صَحِيحٌ لَازِمٌ مُعْتَدٌّ بِهِ غَيْرُ مَرْدُودٍ، فَهِيَ لَا تُجْمِعُ عَلَى خَطَإٍ"[٢].

٣. حديثٌ: (مِفتاحُ الصَّلاة الطُّهورُ، وتحريمُها التكبيرُ، وتحليلُها التَّسليم) [٣].

التطبيق الفقهي:

استدل الإمام بالحديث على أن الطهارة شرطٌ أساسي لصحة الصلاة، وكذلك النية، وأنه لا تحريم إلا بالتكبير، وأن السلام من تمام الصلاة، فقال: «اِشْتَمَلَ هَذَا الْحَدِيث عَلَى ثَلَاثَة أَحْكَام: الْحُكْم الْأَوَّل أَنَّ مِفْتَاح الصَّلَاة الطَّهُور، وَالْمِفْتَاح مَا يُفْتَح بِهِ الشَّيْء الْمُغْلَق فَيَكُون فَاتِحًا لَهُ... وَفِي الْحَدِيث دَلِيل عَلَى اِعْتِبَار النِّيَّة في الطهارة بوجه بديع؛ وذلك لأنه جَعَلَ الطَّهُور مِفْتَاح الصَّلَاة الَّتِي لَا تُفْتَتَح وَيُدْخَل فِيهَا إِلَّا بِهِ وَمَا كَانَ مِفْتَاحًا لِلشَّيْءِ كَانَ قَدْ وُضِعَ لِأَجْلِهِ وَأُعِدَّ لَهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كَوْنه مِفْتَاحًا لِلصَّلَاةِ هُوَ جِهَة كَوْنه طَهُورًا، فَإِنَّهُ إِنَّمَا شُرِعَ لِلصَّلَاةِ وَجُعِلَ مِفْتَاحًا لَهَا، وَمِنْ الْمَعْلُوم أَنَّ مَا شُرِعَ لِلشَّيْءِ وَوُضِعَ لِأَجْلِهِ لَا بُدّ أَنْ يَكُون الْآتِي بِهِ قَاصِدًا مَا جُعِلَ مِفْتَاحًا لَهُ وَمَدْخَلًا إِلَيْهِ... والْحُكْم الثَّانِي قَوْله: « وَتَحْرِيمهَا التَّكْبِير» وَفِي هَذَا مِنْ حَصْر التَّحْرِيم فِي التَّكْبِير نَظِير مَا تَقَدَّمَ فِي حَصْر مِفْتَاح الصَّلَاة فِي الطَّهُور مِنْ الْوَجْهَيْنِ، وَهُوَ دَلِيل بَيِّن أَنَّهُ لَا تَحْرِيم لَهَا إِلَّا التَّكْبِير... والْحُكْم الثَّالِث قَوْله: "تَحْلِيلهَا التَّسْلِيم»، وَالْكَلَام فِي إفَادَته الْحَصْر كَالْكَلَامِ فِي الْجُمْلَتَيْنِ قَبْله.. والسَّلَام مِنْ تَمَامهَا (الصلاة) وَهُوَ نِهَايَتهَا،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، بَابُ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ فَالصُّلْحُ مَرْدُودٌ، (١٨٤/٣ ح٢٦٩٧). ومسلم: كتاب الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، (١٣٤٣/٣ ح١٧١٨).

(٢) المصدر السابق، (٢٨٩/١)، و(٨٢/٣، ٨١).

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، (٤٥/١ ح٦١). والترمذي في السنن: كتاب الطهارة، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، (٥٤/١ ح٣). وابن ماجه: كتاب الطهارة، بَابٌ: مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، (١٨٣/١ ح٢٧٥).

وَنِهَايَة الشَّيْء مِنْهُ لَيْسَ خَارِجًا عَنْ حَقِيقَته وَلِهَذَا أُضِيفَ إِلَيْهَا إِضَافَة الْجُزْء، بِخِلَافِ مِفْتَاحهَا، فَإِنَّ إِضَافَته إِضَافَة مُغَايِر، بِخِلَافِ تَحْلِيلهَا فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَتَحَلَّل مِنْهَا إِلَّا بِهِ)[1][2].

فمن خلال هذا العرض الموجز لتطبيقات الإمام، واجتهاداته الفقهية، المستند إلى الأدلة النبوية يتضح إمامة الإمام في هذا العلم، وأن السنة دليل شرعي، ومتى ما ثبت الدليل، وجب اتّباعه والعمل به.

(١) عون المعبود: حاشية تهذيب السنن، (٥٩/١ ، ٦٥).

(٢) كذلك من أبرز استدلالاته وتطبيقاته، ما يتعلق بأحاديث الأخلاق، وتهذيب سلوكيات المرء، من خلال المنازل في كنابه مدارج السالكين، كذلك الاستدلالات المتعلقة بالعلاجات الطبية، مستنبطًا ذلك من أحاديث الطب النبوي، في كتابه الطب النبوي، ولا يخفى كذلك حديثه عن الأمور القلبية، من حبِ وبغض، وتوكل وخشية وخوف ورجاء.. إلخ، واستنباطاته في ذلك، في غير كتاب من كتبه، منها الداء والدواء، والمدارج، وروضة المحبين، وغيرها.

الخاتمة

منهج الإمام ابن القيم في تعامله مع أدلة السنة النبوية، يعتمد على منهجية علمية دقيقة تمثّلت في التثبت من الأحاديث، وصحتها، والعناية بأسانيدها، والنظر في رواتها، بالإضافة إلى فهم الدليل، ومقاصده، وتطبيقاته الفقهية، من خلال قواعد حديثية فقهية متينة، مُبينًا أن السنة النّبوية مصدرًا أساسيًا للتشريع بعد القرآن الكريم ومرجعية ثابتة في استنباط الأحكام الشرعية.

نتائج البحث:

١. أدلة السنة النبوية من المصادر الأساسية في التشريع الإسلامي، وهي أصل التشريع الثاني بعد القرآن الكريم، المفسّرة لآياته، والموضّحة لمُجمله.

٢. سار العلماء على منهجٍ قوي، وضابط في تصحيح الأحاديث، وقبولها، وهو ما ساعد على حفظ السنة، ونقاءها.

٣. تناول العلماء تفسير الأحكام الشرعية، وتوضيحها من استنباط الأدلة، والمقاصد من الأحاديث النبوية الصحيحة، وعلى هذا صنيع الإمام ابن القيم رحمه الله، فيُعدّ منهجه موسوعيًا وشاملًا، يوازن بين التحقيق العلمي، والتطبيق العملي.

٤. تمكُّن الإمام ابن القيم من علم الحديث، ليس فقط في تصحيحها والنظر فيها، بل أيضًا في فهمها، وتطبيقها، وبيان فقهها، ومقاصدها، وهذا مما تميز به، وبرع فيه رحمه الله.

المصادر والمراجع

١. ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، جمال بن محمد السيد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤. الجامع الكبير (سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

٥. جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن قيم الجوزية، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة – الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

٦. الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت ٩٢٧هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٧. الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

٨. الرد الوافر، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ)، المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣.

٩. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة

المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون , ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

١٠. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٧٣ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١١. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٧٥ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٣. صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ.

١٤. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

١٥. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٦. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

١٧. طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة.

١٨. العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، ويليه: «ذيل العبر» للذهبي نفسه، ثم «ذيل الحسيني» عليه، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة.

١٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

٢٠. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، صححه: أبو عبدالله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ.

٢١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٢. المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٣. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٤. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

الرسائل العلمية:

١. أجوبة ابن القيم عن الأحاديث التي ظاهرها التعارض، محمد بخيت الحُجيلي، (رسالة دكتوراة منشورة)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الحديث الشريف، قسم فقه السنة ومصادرها، ١٤٢٧هـ.

٢. منهج ابن القيم في توثيق متون السنة المشرفة، (رسالة ماجستير منشورة)، إعداد: يوسف بن محيي الدين الأسطل، الجامعة الإسلامية بفلسطين، كلية أصول الدين، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

sources and references:

1. Ibn Qayyim Al-Jawziyya and His Efforts in Serving the Prophetic Sunnah and Its Sciences, by Jamal bin Muhammad Al-Sayed, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Medina, Saudi Arabia, First Edition, 1424AH / 2004AD.

2. I'lam al-Muwaqqi'in 'An Rabb al-'Alamin, by Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Sa'd Shams al-Din Ibn Qayyim Al-Jawziyya, Edited by: Muhammad Abd al-Salam Ibrahim, Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, First Edition, 1411AH / 1991AD.

3. Al-Taqreeb wa al-Tayseer li Ma'rifat Sunnat al-Bashir al-Nadhir fi Usul al-Hadith, by Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya bin Sharaf al-Nawawi (d. 676AH), Introduction, Editing, and Commentary by: Muhammad Osman al-Khasht, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, First Edition, 1405AH / 1985AD.

4. Al-Jami' al-Kabir (Sunan al-Tirmidhi), by Abu Isa Muhammad bin Isa al-Tirmidhi (d. 279AH), Edited, Hadiths Extracted and Commentary by: Bashar Awwad Ma'ruf, Dar al-Gharb al-Islami – Beirut, First Edition, 1996AD.

5. Jala' al-Afham fi Fadhl al-Salah 'ala Muhammad Khayr al-Anam, by Ibn Qayyim Al-Jawziyya, Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut - Abd al-Qadir al-Arna'ut, Dar al-'Arubah – Kuwait, Second Edition, 1407AH / 1987AD.

6. Al-Daras fi Tarikh al-Madaris, by Abd al-Qadir bin Muhammad al-Nu'aymi al-Dimashqi (d. 927AH), Edited by: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, First Edition, 1410AH / 1990AD.

7. Al-Dhayl 'ala Tabaqat al-Hanabila, by Abd al-Rahman bin Ahmad bin Rajab (736–795AH), Edited by: Abd al-Rahman bin Sulayman al-'Uthaymin, Al-'Ibikān Library, Riyadh, First Edition, 1425AH / 2005AD.

8. Al-Radd al-Waafir, by Muhammad bin Abdullah (Abu Bakr) bin Muhammad bin Ahmad bin Majahid al-Qaisi al-Dimashqi al-Shafi'i, Shams al-Din (d. 842AH), Edited by: Zuhayr al-Shawish, Al-Maktaba al-Islamiya – Beirut, First Edition, 1393AH.

9. Zad al-Ma'ad fi Hadyi Khayr al-'Ibad, by Ibn Qayyim Al-Jawziyya, Al-Maktaba

al-Manar al-Islamiya, Beirut, First Edition, 1415AH / 1994AD.

10. Sunan Ibn Majah, by Abu Abdullah Muhammad bin Yazid bin Majah al-Qazwini (d. 273AH), Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut - Adel Mershed and Others, Dar al-Risala al-'Alamiyya, First Edition, 1430AH / 2009AD.

11. Sunan Abu Dawud, by Abu Dawud Sulayman bin Ash'ath al-Azdi al-Sijistani (d. 275AH), Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut - Muhammad Kamil Qara Balli, Dar al-Risala al-'Alamiyya, First Edition, 1430AH / 2009AD.

12. Shadharat al-Dhahab fi Akhbar man Dhahab, by Abd al-Hayy bin Ahmad bin Muhammad Ibn al-Imad al-'Akri al-Hanbali, Abu al-Falah (d. 1089AH), Edited by: Mahmoud al-Arna'ut, Hadiths Extracted by: Abd al-Qadir al-Arna'ut, Dar Ibn Kathir, Damascus – Beirut, First Edition, 1406AH / 1986AD.

13. Sahih al-Bukhari, by Abu Abdullah Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin al-Mughira al-Bukhari, Edited by: A Group of Scholars, Al-Sultaniyyah Edition, Published at al-Matba'a al-Kubra al-Amiriyya, Bulak, Egypt, 1311AH.

14. Sahih Muslim, by Abu al-Husayn Muslim bin al-Hajjaj al-Qushayri al-Nisaburi (d. 261AH), Edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Issa al-Babi al-Halabi and Co., Cairo, 1374AH / 1955AD.

15. Al-Sawa'iq al-Mursalah fi al-Radd 'ala al-Jahmiyya wa al-Mu'atilah, by Ibn Qayyim Al-Jawziyya (d. 751AH), Edited by: Ali bin Muhammad al-Dukhaylallah, Dar al-'Asimah, Riyadh, Saudi Arabia, First Edition, 1408AH.

16. Tabaqat al-Shafi'iyyah, by Abu Bakr bin Ahmad bin Muhammad bin Umar al-Asadi al-Shahbi al-Dimashqi, Taqi al-Din Ibn Qadi Shuhbah (d. 851AH), Edited by: Dr. al-Hafidh Abd al-'Aleem Khan, Alam al-Kutub – Beirut, First Edition, 1407AH.

17. Tabaqat al-Mufassirin al-Dawudi, by Muhammad bin Ali bin Ahmad, Shams al-Din al-Dawudi al-Maliki (d. 945AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, No Edition.

18. Al-Ibar fi Khabar man Ghbar, by Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaimaaz al-Dhahabi (d. 748AH), Followed by: "Zayl al-Ibar" by al-Dhahabi himself, then "Zayl al-Husayni" upon it, Edited by: Abu Hajar Muhammad al-Said bin Basyuni Zaghul, Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, No Edition.

19. 'Awn al-Ma'bud Sharh Sunan Abu Dawud, with the Commentary of Ibn Qayyim: Tahdhib Sunan Abu Dawud and Clarification of Its Issues and Problems, by Muhammad Ashraf bin Amir bin Ali bin Haidar, Abu Abd al-Rahman, Sharaf al-Haqq, Sidiqi, Azim Abadi (d. 1329AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, Second Edition, 1415AH.

20. Al-Kifayah fi 'Ilm al-Riwaya, by Abu Bakr Ahmad bin Ali bin Thabit bin Ahmad bin Mahdi al-Khatib al-Baghdadi (d. 463AH), Verified by: Abu Abdullah al-Surqi, Checked by: Ibrahim Hamdi al-Madani, Ottoman Circle of Knowledge Association – Hyderabad, India, First Edition, 1357AH.

21. Musnad Imam Ahmad bin Hanbal, by Imam Ahmad bin Hanbal (d. 241AH), Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut - Adel Mershed, and Others, Supervision by: Dr. Abdullah bin Abdul-Muhsin al-Turki, Foundation of the Message, First Edition, 1421AH / 2001AD.

22. Al-Mu'jam al-Mukhtas bi al-Muhaddithin, by Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaimaaz al-Dhahabi (d. 748AH), Edited by: Dr. Muhammad al-Habib al-Hila, Al-Siddiq Library, Ta'if, First Edition, 1408AH / 1988AD.

23. Ma'rifat Anwa' 'Uloom al-Hadith, Known as the Introduction of Ibn al-Salah, by Osman bin Abdul-Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din known as Ibn al-Salah (d. 643AH), Edited by: Nur al-Din 'Ater, Dar al-Fikr – Syria, Dar al-Fikr al-Mu'asir – Beirut, Published in 1406AH / 1986AD.

24. Al-Manar al-Munif fi al-Sahih wa al-Dha'if, by Ibn Qayyim Al-Jawziyya, Ed-

ited by: Abd al-Fattah Abu Ghudda, Published by: Islamic Publications Library, Aleppo, First Edition, 1390AH / 1970AD.

Theses:

1. Ibn al-Qayyim's Responses to the Hadiths Which Appear to Contradict Each Other, by Muhammad Bakhit al-Hujayli, (Published Doctoral Thesis), Islamic University of Medina, Faculty of Hadith, Department of Fiqh al-Sunnah and Its Sources, 1427AH.

2. The Methodology of Ibn al-Qayyim in Documenting the Texts of the Noble Sunnah, (Published Master's Thesis), Prepared by: Yusuf bin Muhyi al-Din al-Aṣṭal, Islamic University of Palestine, Faculty of Usul al-Din, 1421AH / 2001AD.